مدير عام الري والمنشآت المائية بوزارة الزراعة لـ(الثورة):

إنشاء (٤٠) مشروعاً مائياً خلال عامين ونُحَضّر لإنشاء أكبر ثلاثة سدود بعد سد مارب

□ .. الماء أساس الحياة ، إلا أن الاستخدام المستمر العشوائي للمياه وبطرق غير رشيدة قد يجعلنا في يوم من الأيام على حافة الهاوية مما يتطلب من الجميع التعامل برؤية اقتصادية سليمة للمياه للحافظ على هذه الثروة المائية من النضوب ..

وزارة الزراعة والري تقوم بمساهمة فاعلة في هذا الجانب من خلال إنشاء السدود والمنشآت المائية المختلفة كواحدة من المعالجات الرئيسية للحفاظ على المياه من الاستنزاف العشوائي ،، كما يجري حاليا التحضير لإنشاء أكبر ثلاثة سدود في البلاد بعد سد مارب.

حول مجمل القضايا المتعلقة بالمياه التقينا المهندس مطهر زيد مطهر مدير عام الري والمنشآت المائية بوزارة الزراعة .. فإلى تفاصيل اللقاء:

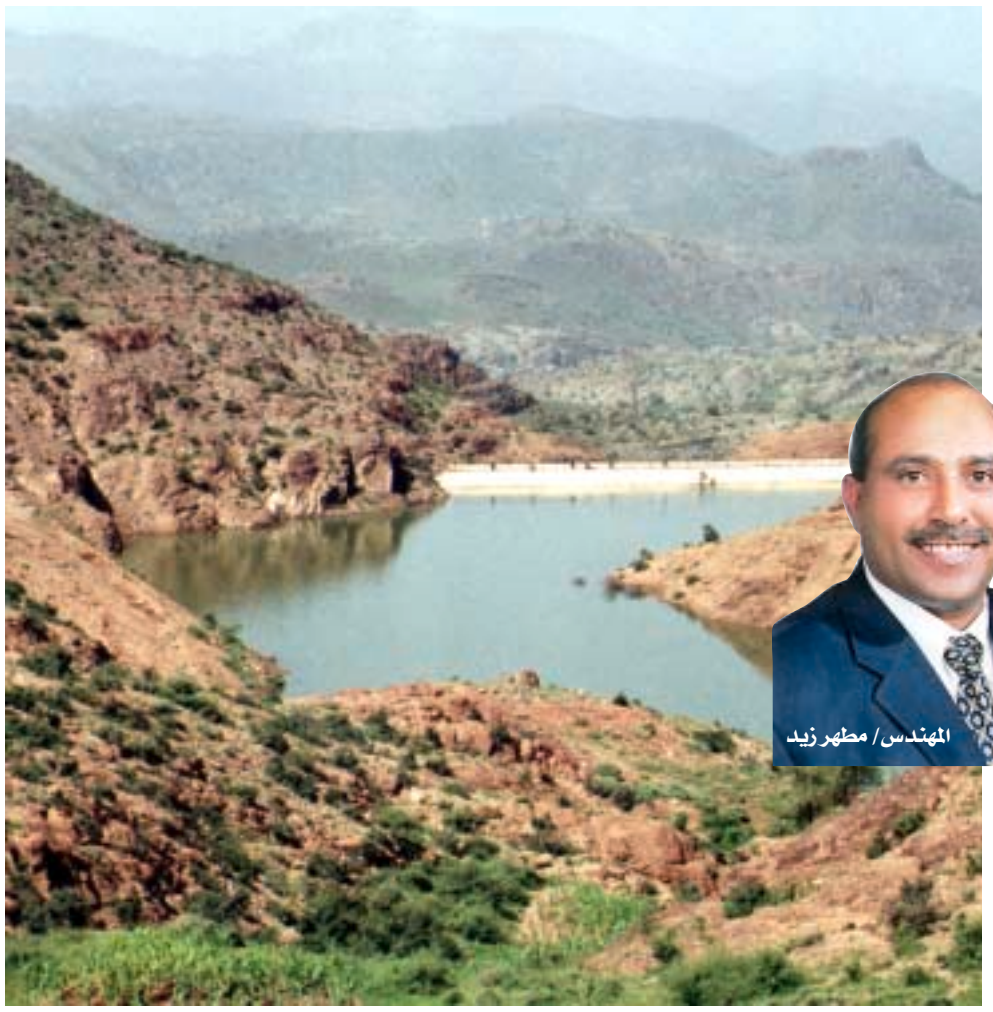

المهندس/ مطهر زيد

لقاء/ عبدالواسع الحمدي

الحفاظ على المياه

● تتعرض المياه الجوفية للاستخدام العشوائي .. فما هي المعالجات التي تتخذونها للحفاظ على المياه من النضوب؟

– تعتبر السدود والحواجز المائية واحدة من المعالجات الهامة لتغذية المياه الجوفية على المدى البعيد وفي ذات الوقت الحصول على أكبر كمية من المياه السطحية، وكذلك تعتبر الركيزة الرئيسية للبدء في الانطلاق نحو التحول إلى الري القائم على أسس علمية جديدة تهدف إلى الاستفادة من وحدة المتر المكعب لأن إدخال أنظمة الري الحديثة يستحيل تحقيقه دون توفر مياه تحت يد المزارع، والماء الذي في السد هو الحقل والأداة للانطلاق صوب التحول بالمزارع إلى نظام الري الحديث.

وهناك طرق تم تعميمها ونشرها عبر مشروع الحفاظ على المياه الجوفية والتربة مثل الري بالتنقيط والري بالرش ورفع كفاءة الري السطحي عبر تسوية الأرض وكل هذه الطرق اثبتت جدواها في رفع كفاءة الري على مستوى الجمهورية من خلال النجاحات والوفر المائي الذي تم تحقيقه في مشروع الحفاظ على التربة والمياه في مرحلته الأولى.

وهذه كلها تهدف إلى ترشيد الاستخدام للمياه والحفاظ عليها من النضوب قدر الامكان، وهناك إجراءات أخرى منها منع الحفر العشوائي لآبار المياه ، وإصدار اللوائح التنفيذية لقانون المياه ووضعها موضع التطبيق.

المنشآت المائية

● كم عدد المنشآت المائية التي نفذت خلال العام الماضي والمنشآت التي يجري العمل في تنفيذها هذا العام؟

– لدينا نحو ٤٠ مشروعا مائيا المنفذة ١٣ مشروعا والتي يجري تنفيذها ٢٧ مشروعا أخرى.

وضمن المشاريع الـ١٣ المنفذة لدينا ١٢ سدا وخزاناً مائياً فيما المشاريع قيد التنفيذ الـ٢٧ منها ٢١ سدا و٦ خزانات مائية، وكما تعلم فإن وزارة الزراعة والري يمتد نشاطها وعملها ليشمل ويغطي معظم محافظات الجمهورية وقد تحقق خلال السنوات الماضية ما يمكن أن يطلق عليه اسم «الطفرة» إذا قارناها بحجم الانجاز الذي تحقق في مجال السدود والمنشآت المائية.

المشاريع المائية المنفذة وقيد التنفيذ العام الماضي وحتى العام الحالي

المشاريع المنفذة	١٣ مشروعا	١٢سدا	خزان واحد
المشاريع قيد التنفيذ	٢٧ مشروعا	٢١سدا	٦ خزانات مائية

العمل تكاملي

● هل هناك تعاون بينكم باعتباركم الادارة المختصة في وزارة الزراعة مع وزارة المياه والبيئة في مجال الحفاظ على المياه من النضوب وخاصة من الاستنزاف العشوائي؟

– لاشك أن التعاون قائم بيننا وبين مختلف المؤسسات والجهات ذات العلاقة فما يتعلق بالمياه سواء في وزارة المياه والبيئة أو المجالس المحلية وهي علاقة تكامل وقد حدد قانون المياه الذي هو في الأخير مرجعية الجميع طبيعة عمل كل جهة من الجهات ولدينا تنسيق وتعاون مع مشروع حوض صنعاء الذي حققنا من خلاله الكثير من الانجازات، حيث يوجد الآن في حوض صنعاء ما يزيد على ٥٠ سدا ومنشأة مائية تسهم بشكل أو بآخر في حل أزمة تغذية المياه الجوفية.

سدود عملاقة

● سمعنا عن تحضيرات تقومون بها لإنشاء سدود كبيرة ستكون هي الأكبر في البلاد بعد سد مارب فما حقيقة ذلك..؟

– في الحقيقة هناك ثلاثة مشاريع بالفعل: مشروع دلتا أبين، ومشروع وادي سردود، ومشروع وادي الخارد.. ويأتي الاهتمام بالمشاريع الثلاثة تنفيذا لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية حفظه الله بضرورة إنشاء السدود والحواجز المائية كضرورة لمواجهة الأزمة المائية في بلادنا.

ونظرا لما تمثله السدود الكبيرة من أهمية في زيادة الاحتياطي من المياه السطحية قامت وزارة الزراعة والري وتنفيذا لهذه التوجيهات بالتوقيع على اتفاقية تمويل تحديث دراسات إنشاء السدود الكبيرة والتي سيتم التنسيق لتمويل تنفيذها لاحقا مع صندوق أبوظبي للتنمية.

ويجري حاليا تحديث الدراسات التي سبق وأن نفذتها العديد من الشركات الاستشارية العالمية في السبعينات والتسعينات من القرن الماضي ويهدف هذا التحديث إلى تقييم وتحديد الأسس الفنية والجدوى الاقتصادية لانشاء هذه السدود وتم التعاقد مع الشركة الاستشارية الباكستانية بهذا الخصوص.

التحديات

● من المؤكد أن هناك تحديات رئيسية تواجه الوضع المائي في البلاد فما هي التحديات من وجهة نظركم؟

– قبل الدخول في التحديات نوضح أن بلادنا تعتمد على مصدرين رئيسيين للحصول على المياه وهي الأمطار والمياه الجوفية .. فالأمطار يتراوح سقوطها سنويا ما بين ١١ و٦٧ مليار متر مكعب إلى ٩٣ مليار متر مكعب في السنة، وتستحوذ المنحدرات الغربية والجنوبية الغربية والهضاب العليا على النسبة الأكبر من هذه الأمطار ثم تقل الأمطار تدريجيا بالاتجاه الشرقي والشمالي الشرقي، فاليمن تعتبر شحيحة من مياه الأمطار بسبب موقعها الجغرافي فهي تقع ضمن البلدان شبه القاحلة.

أما المياه الجوفية فالملاحظ انخفاض منسوبها نتيجة الاستهلاك الكبير زراعيا ومنزليا، فالتحديات التي نواجهها يمكن ايجازها في شيئين اثنين التحدي السكاني – والتحدي المائي، فالزيادة السكانية تحتاج إلى تغطية احتياجاتها مائيا خاصة وإن التزايد السكاني مستمر كل يوم وكل عام مما يتطلب زيادة توفير المياه بشكل مستمر.

أما التحدي المائي فيتمثل في توفير الاحتياجات المائية للزراعة والاستخدام المنزلي أيضا، ولذا يكون لزاما توفير ما يصل إلى نحو ٤,٦٢٨ مليون متر مكعب منها ٣٥٩ مليون متر مكعب للاستخدامات المنزلية و٤١٩ مليون متر مكعب للاستخدامات الأخرى غير الزراعية بينما اجمالي الموارد المتجددة هو ٢٥٠٠ مليون متر مكعب فقط، أي سيصل العجز المائي لعام ٢٠٢٥م إلى ٢١٢٨ مليون متر مكعب.

□ التزايد السكاني والري الزراعي أبرز التحديات التي تواجهنا

□ بحلول العام ٢٠٢٥ سيصل العجز المائي إلى ٢١٢٨ مليون متر مكعب

□ السدود والحواجز أحد الحلول المهمة لمشكلة المياه وليست كل الحل

باصات الأجرة.. فرص التقاط المخالفات!

تحقيق/عبدالله محمد حزام

□ .. تسير الأمور بالطريقة ذاتها تقريبا من دون تغيير – إركب «باص أجرة» في وسط المدينة – المكتظة أصلا– سيكون من المثير رؤية باصات الأجرة وهي تمعن في الوقوف بوسط الشارع لانتظار صعود الركاب أو نزولهم.. يحدث ذلك كما لو أن الأمر اعتيادي بالنسبة لهؤلاء السائقين.

لكن بالنسبة لي فقد نفد صبري حين تتالى المشهد امامي لمرات عدة وفي شارع واحد – حاولت لفت انتباه السائق إلى أن ما يمارسه من هوس أمر غير مقبول– هنا يستدير رأس السائق ١٨٠ درجة.

ويرد عليّ ببرود: (لست وحدي) يبدو ذلك مرئيا بالفعل، فالأغلب يمارس ذلك النوع من العبث بالوقوف وسط الشارع وفي الجولات الرئيسية خصوصا في الشوارع الضيقة كشارع هائل سعيد على سبيل المثال.

وهناك دلائل أخرى على عبث سائقي باصات الأجرة فمنهم من يدخل ما هو أشبه (بسباق ماراثون) للفوز بحفنة من الركاب قد تزيد على نصاب الباص ذي الكراسي الحديدية محلية الصنع ، كما يفعل البعض .. حينها يتعين على الركاب أخذ نفس عميق استعدادا لملاقات الأهوال!.

وحسب بشير العزيري – رجل مرور أن الغرامات المفروضة على المخالفين ورغم وصول بعضها إلى أربعة آلاف ريال لم تثن كثيرين من تكرار تلك المخالفات.

ويقول (بما يشبه النكتة) أن قائمة بعض سائقي باصات الأجرة ممن ليسوا مُلاكا لها تصل إلى مائة مخالفة خلال ثلاثة أشهر.

والملاحظ هو اتكاء بعض السائقين على حجج من نوع رديء كضيق بعض الشوارع وأخرى كوقوف السيارات على الناصية وانتشار بسطات الباعة ما يجبرهم على الوقوف في الممنوع.

لكن منذ زمن وحلول هذه المشكلات تراوح مكانها– ومن بين تلك الحلول تحويل الشوارع الضيقة .. إلى اتجاه سير واحد – تماما كما تسير الأمور في شارع جمال وسط صنعاء.

كما أن هناك دلائل أخرى تجعل المشكلة تتجذر، مثلا بعض رجال المرور ومندوبي نقابات النقل الأجرة وخدمات اقسام الشرطة المعنية بتنظيم حركة السير لايهتمون بتفعيل ضوابط حركة السير ومخالفاتها كإلزام سائقي باصات الأجرة باستلام الأجرة من الركاب قبل نزولهم ، وأيضا تحرير مخالفات فورية على الباصات المخالفة ، وكذا منع المعيقات الأخرى كالوقوف على جانب الشوارع الضيقة ومنع باعة الارصفة.

بالتأكيد سيكون ذلك كابحاً للكثير من المخالفين وستتغير المسائل بشكل مُرْضٍ.

تصوير / محمد حويس